ناقشوا فكرة استبدال المالكي بتحالف جديد مع الحكيم وعناصر سنية وكردية

مسؤولون شاركوا في اعداد استراتيجية بوش يشككون في امكانية نجاحها

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة امريكية ان نجاح خطة بوش الجديدة في العراق تعتمد على حزمة سياسية واقتصادية واستراتيجية عسكرية وحتى كتاب هذه الاستراتيجية الجديدة يشككون في امكانية نجاحها. وقالت صحيفة «واشنطن بوست» انه في ظل الجدل المتصاعد في اروقة الادارة الامريكية فان الكثير من المسؤولين يخشون من فشل الاستراتيجية الجديدة لتكرار العمليات السابقة وغير الناجحة لاعادة السيطرة على بغداد. ويعترف المسؤولون انه في هذه المرة لن تكون هناك فرصة اخرى. ومن بين مظاهر القلق التي يتحدثون عنها امكانية او استعداد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للامساك بزمام المبادرة وتحقيق التغيير الذي تدعو له واشنطن من خلال اعادة تشكيل السياسة العراقية، وفيما اذا كانت حكومة المالكي بسجلها من الفساد ستتخلى عن 10 مليارات دولار رصدتها الحكومة الامريكية للاستثمار في مشاريع اقتصادية كجزء من الاستراتيجية الجديدة. وفيما اذا كانت وزارتا الخارجية والدفاع قادرتين على تعزيز عمليات الاعمار.

وفي التقييم الوطني الجديد الذي كشف عنه يوم الجمعة، وصف فيه الحكومة العراقية انها تتعرض لضغوط ومترددة لتحقيق المصالحة الوطنية، وبدون مراقبة المالكي يقول التقييم الامني الذي يعطي الرئيس جورج بوش صورة عن الوضع الامني في الستة اشهر القادمة ان غياب القيادة الموحدة السنية والشيعية ذات القدرة على التحدث وتأكيد السيطرة يحد من منظور التقدم. وكشفت الصحيفة عن ان عددا من المسؤولين الذين اسهموا في رسم السياسة هذه وافقوا على مناقشة ملامحها بايجاز. حيث قالوا انها ليست جديدة، فامريكا منذ غزوها العراق عام 2003 كانت ترغب في استخدام قوتها العسكرية والمال والتكنولوجيا من اجل انشاء حكومة موحدة واقتصاد قوي. وتتحدث الاستراتيجية عما يطلق عليه المسؤولون الامريكيون «تطهير، سيطرة وبناء»، اي تطهير الاحياء من العناصر المسلحة وحرمانهم من استخدامها مرة ثانية ثم البدء باعادة الاعمار وهي استراتيجية لم تتحقق ابدا، فيما عبر مسؤولون عن قلقهم من ان رفض الادارة فكرة الاحتواء واعادة نشر القوات الامريكية لتجنب العنف الطائفي لم يتم الحديث عنه باعتباره خيارا مطلوبا حالة فشل الاستراتيجية.

اما العنصر الاقتصادي في الاستراتيجية فيقوم على استبدال التقسيم والفرز الاثني والطائفي كردي ـ شيعي ـ سني بوصف آخر يفرز بين المعتدلين والمتطرفين، فالمعتدلون هم من يرفضون العنف والقتل من كل الطوائف مقابل العيش في امان.

وبمساعدة من الخبراء قامت الادارة باعداد قائمة باسماء المعتدلين في كل انحاء العراق. ويعتقد الامريكيون ان تقدما اقتصاديا ملحوظا قد يدفع العراقيين الى دعم الحكومة التي تقدم الدعم الاقتصادي والامني للجميع، حيث تظهر الحكومة بمظهر الحكومة المعتدلة غير الطائفية. وبعد ان تم وضع الخطة جرى في الادارة حوار حول المالكي وان كان فعلا الشخص المناسب لقيادة هذه الجهود الجديدة، حيث ناقش البعض ضرورة هندسة حكومة عراقية جديدة تقودها حكومة يدعمها عبد العزيز الحكيم، زعيم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ويترأسها نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي، احد قادة تنظيم الحكيم. وقام الفريق بدراسة تركيبة البرلمان العراقي (275 نائبا)، ويعتبر حزب الدعوة الذي ينتمي اليه المالكي جزءا من التحالف الشيعي الذي يشارك فيه الحكيم، وناقشوا ان هناك امكانية لدعم الحكيم من خلال اعادة تشكيل تحالف يضم العناصر السنية والكردية خاصة ان هناك الكثيرين الذين ملوا من المالكي. وقد وجد هذا الموقف دعما من مسؤولين في البيت الابيض والبنتاغون، وضم ايضا عناصر في الخارجية المعروفة بمواقفها الحذرة. فقد نظر الى المالكي الذي يحتفظ تنظيمه حزب الدعوة بـ12 مقعدا على انه غير راغب بالتخلي عن داعمه الرئيسي مقتدى الصدر وتياره في البرلمان الذي يحتل 30 مقعدا.

وقال مسؤول ان ميليشيا الحكيم نظر اليها على انها اكثر انسجاما، ويمكن والحالة هذه ضم قوات بدر للجيش، وتتهم الحكومة الامريكية ميليشيا المهدي وبدر بتلقي مساعدات من ايران.

ولكن الامريكيين لاحظوا ان قوات بدر لم تستهدف الامريكيين وعارضوا التسيد الايراني وتدخلهم في العراق. فيما رفض اخرون هذا الخيار وقالوا انه ساذج خاصة في ضوء اعتقال مسؤولين ايرانيين في مركز تابع لجماعة الحكيم في بغداد. ويقول مسؤولون ان الادارة الامريكية والداعمين فيها للحكيم اعجبوا بشخصية الاخير، وقدرة المهدي على التحدث بالانكليزية بشكل جيد. وبعد نقاشات واستشارات مع المالكي والحكيم وطارق الهاشمي، زعيم الحزب الاسلامي ونائب الرئيس العراقي قررت الادارة المراهنة على المالكي الذي ابدى انه لا يريد الفشل، ولكن مسؤولين اخرين قالوا ان استبدال المالكي كان خيارا صعبا، خاصة ان الامر يعتمد على البرلمان في عزله ولهذا قالوا ان استخدام البرلمان في هذا الاطار سيظل خطة بديلة يقوم بها العراقيون بانفسهم حالة فشل المالكي.

ومع ذلك يخشى المسؤولون من امكانية فشل المالكي الذي قال كل الاشياء التي ترغبها امريكا الا انه لم يكن قادرا على التحكم بالبرلمان الشهر الماضي عندما اندلع شجار كلامي ذو طابع طائفي. وفي نفس السياق يقول مراقبون ان فكرة انشاء تحالف اقليمي من المعتدلين لمواجهة التمدد الايراني صار امرا قديما لأن الصراع لم يعد بين المعتدلين والمتطرفين بل بين السنة والشيعة.

رجال شرطة عراقيون يفحصون نعش احد الضحايا في النجف امس بحثا عن متفجرات

البرلمان العراقي يؤجل جلسته بسبب خلافات بين الائتلاف والاكراد حول رواتب البيشمركة

المشهداني يستغرب موقف دمشق من العراقيين ومطالبة بكشف حقائق مزرعة الزركة

بغداد ـ «القدس العربي»:

فيما ما يزال الخلاف قائما بين أعضاء كتلة الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني حول موازنة 2007، قرر رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور محمود المشهداني رفع جلسة الاحد الى إشعار آخر إثر انسحاب أعضاء كتلة الائتلاف العراقي الموحد، في وقت طالب فيه رئيس لجنة الامن والدفاع التابعة للمجلس بتقديم تقرير مفصل عن أحداث العنف الاخيرة التي شهدتها منطقة الزركة في مدينة النجف والانفجار الذي شهدته منطقة الصدرية ببغداد السبت.

ومع بدء الجلسة كان الخلاف قائما بين أعضاء كتلة الائتلاف العراقي الموحد وقائمة التحالف الكردستاني حول موازنة 2007 فيما يخص مخصصات المنافع الاجتماعية لرئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية.

وقال رضا جواد تقي من الائتلاف العراقي الموحد «لا يزال الخلاف قائما حول المنافع الاجتماعية وموضوعة رواتب حرس اقليم كردستان (بيشمركة)، ونحن مصممون على خفض مبالغ المنافع الاجتماعية سواء لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء».

غير ان النائب عبد الخالق زنكنة عضو التحالف الكردستاني قال «نريد احتساب رواتب البيشمركة من ميزانية وزارة الدفاع أي ان تدفع رواتبهم من قبل الوزارة حيث أنهم يتبعون للوزارة وألا تكون جزءا من الموازنة المخصصة للاقليم والتي هي 17 % ».

وأشار إلى أنه «في حال عدم الموافقة على دفع الرواتب من قبل وزارة الدفاع فاننا نطلب أن تتم إضافتها على الموازنة المخصصة للاقليم أي لا تحسب من ضمن الـ17 % بل تضاف إليها». ولم يحدد زنكنة مبلغ الرواتب المطلوب صرفها لقوات حرس حدود الاقليم.

وبشأن قضية الزركة في النجف قال المشهداني في معرض تلاوته لبيان رئاسة المجلس لدى افتتاحه جلسة الاحد «من حق أهالي القرية (الزركة) معرفة ما جرى من أحداث لأن (الارهابي) يقوم بفعلته ويدفع الابرياء الثمن»، وكان قد شهد محيط مدينة النجف عمليات عسكرية الأسبوع الماضي، قالت السلطات العراقية إنها بدأت بناء على معلومات تفيد بأن مجموعة تطلق على نفسها (جند السماء) تنوي القيام بعمليات مسلحة كانت تستهدف السيطرة على مدينة النجف وقتل علماء الدين فيها... وجعلها منطلقا إلى بقية المدن العراقية، وذلك بالتزامن مع الإحتفالات بذكرى عاشوراء.

اما بالنسبة لموقف العراق من قضية ترحيل اللاجئين العراقيين في سورية فأعرب رئيس مجلس النواب محمود المشهداني عن استغرابه من الإجراءات التي اتخذتها السلطات السورية ضد العراقيين المقيمين لديها.

وقال المشهداني في تصريح صحافي انه سيذهب بنفسه إلى دمشق إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه.

ونبّه إلى أن «لدى كل من سورية والأردن مصالح مع الجانب العراقي، وأنه يجب أن تساعد دول الجوار اللاجئين العراقيين بغض النظر عن العبء الناجم عن إقامتهم على اراضيها».

مصر تدين العنف بالعراق وتحذر من حرب أهلية محتملة

■ القاهرة ـ يو بي آي: دان وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط امس الاحد اعمال العنف والتفجيرات التي تشهدها الساحة العراقية وأكد انها تدفع لحرب أهلية في البلد الذي تمزقه الفوضى منذ اكثر من اربع سنوات.

وكانت الحكومة العراقية قد كررت امس الاحد تعهدها باتخاذ اجراءات مشددة ضد المسلحين بعد سقوط 135 قتيلا في انفجار شاحنة ملغومة السبت بحي الصدر الشيعي ببغداد.

وأعرب أبو الغيط في تصريحات صحافية «عن صدمة وألم مصر إزاء ما تشهده الساحة العراقية حاليا من عمليات قتل وتدمير مروعة أسفرت عن مصرع العشرات من المواطنين العراقيين الأبرياء وجرح المئات».

ودان «هذه الأعمال التي بدأت تأخذ منحى تصاعديا»، موضحا انها «تنذر بما هو أخطر خلال الايام القادمة إن لم تسارع القوى السياسية والدينية العراقية للمصالحة وتغليب لغة العقل والحكمة على لغة الاقصاء والاستئثار».

واعتبر ابو الغيط ان أعمال العنف «تهدف لإشاعة الرعب والفرقة بين أبناء الشعب العراقي ودفع البلاد لحرب أهلية دامية لن يفوز فيها أحد».

وقال ان «طريق الوحدة والاستقرار يلزم اعتماد عملية مصالحة وطنية تأخذ بالاعتبار مصالح جميع الأطراف دون سيطرة مجموعة على أخرى أو تهميش فئة لصالح فئة أخرى». وتدعو مصر الى تعديل الدستور العراقي وتغيير قانون النفط بما يسمح باشراك العرب السنة في العملية السياسية في العراق. وقالت الشرطة العراقية ان سلسلة من التفجيرات وحوادث اطلاق النار من سيارات مارة أسفرت عن سقوط 16 قتيلا في بغداد يوم امس.

الوضع الطائفي المتدهور في العراق يوتر العلاقات بين العراقيين السنة والشيعة في أمريكا

■ واشنطن ـ يو بي آي: تعرضت نوافذ ثلاثة مساجد وعشرات الشركات التي يملكها الشيعة على طول جادة وارين للتهشيم مؤخراً في مؤشر على تزايد الهوة بين السنة والشيعة في ديربورن.

وعلى الرغم من أن الشرطة لم تعتقل أحداً في الحادثين لكن معظم الشيعة العراقيين في هذه المدينة يتهمون السنة بالوقوف وراء الهجومين.

وقال عقيل التميمي (34 سنة) وهو سائق شاحنة شيعي هاجر الى ديربورن «شعر الشيعة بفرحة كبيرة عندما قتل صدام (الرئيس العراقي السابق) ولكن السنة ذرفوا الدموع».

وأضاف انه تناول طبقاً من لحم الدجاج المحمر في مطعم «الاكاشي» وهو أحد المطاعم التي تعرضت للاعتداء في ديترويت.

وقال عقيل لصحيفة «ذي نيويورك تايمز» الصادرة امس «ينظر الينا هؤلاء الناس كأننا بعنا بلادنا الى أمريكا».

وانعكس تفاقم التوتر بين السنة والشيعة في الشرق الأوسط على بعض الجاليات الاسلامية في أمريكا والذي يتخذ أشكالاً من التخريب المتعمد و الصدامات بين الطلاب.

وزاد الانقسام السياسي بين مؤيدي ومعارضي الغزو الامريكي للعراق الحقد بين السنة والشيعة الذين يختلفون في ما بينهم حول من هي الجهة التي يجب أن تمثل الاسلام.

وشكا بعض الطلاب الشيعة حتى قبل أعمال التخريب الأخيرة التي تعرضت لها المساجد من التمييز ضدهم داخل الكليات مثل منعهم من قبل جمعية الطلاب المسلمين من أن يؤموا الصلاة ما دعا الكثير منهم الى الانسحاب منها.

وقال سامي المنصوري، وهو سني مسلم ونائب سابق لرئيس الجمعية الاسلامية في جامعة روتغرز » ما يحصل في العراق هو صورة مصغرة عما جرى في نيوجرسي لأن الناس لم تستطع وضع خلافاتها جانباً».

من جانبها قالت عصمت خان وهي شيعية عمرها 21 سنة وتدرس العلوم السياسية في الجامعة ان البعض يسألها أحياناً عما اذا كانت مسلمة حقيقية. وأضافت «عندما تكشف بأنك شيعي تشعر على الفور بأنك مهمش».

وكان يوجد في معظم المدن الامريكية الرئيسية بالسابق مسجد واحد، وكان على الجميع قبول ذلك، ولكن مع تزايد عدد أفراد الطائفتين السنية والشيعية في الولايات المتحدة بدأ هؤلاء يبنون مساجد وأندية ومدارس خاصة بهم.

وقال المنصوري ان التوتر ازداد بين الطلاب الشيعة والسنة السنة الماضية في جامعة روتغرز عندما قام ما بين 15 و20 طالباً سنياً محافظاً بالسخرية بشكل علني من الشيعة.

وبعد شنق الرئيس العراقي صدام حسين في الثلاثين من كانون الاول (ديسمبر) الماضي تساءل أحد رجال السنة في ديبورن قائلا «ان كان النبي محمد غفر لاعدائه فلماذا لا يفعل بعض العراقيين ذلك؟».

يشار الى أن المسلمين الشيعة يشكلون حوالي 15 % من عدد مسلمي العالم الذي يزيد عددهم عن 3,1 مليار شخص.

تقلبات حادة بالعلاقات الصعبة بين العراق وسورية بسبب تسلل المسلحين وتشديد قوانين الاقامة

بغداد ـ من اسعد عبود:

دخلت العلاقات الصعبة بين العراق وسورية مرحلة من التقلبات الحادة تلامس درجة التوتر بعد اقل من اسبوعين على الزيارة «الايجابية» للرئيس جلال طالباني وخصوصا في ظل اتهام دمشق باتخاذ «موقف معاد» تجاه النازحين العراقيين وان «نصف اعمال القتل تأتي» عبرها.

وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ مساء السبت اثر تفجير اودى بحياة حوالي 130 شخصا على الاقل في بغداد ان «نصف هذا القتل والتفخيخ يأتي من سورية» في اشارة الى اشخاص تؤكد بغداد انهم مطلوبون وتطلب من دمشق تسليمهم.

واضاف ان «خمسين بالمئة مما نراه في شوارع بغداد يأتي من سورية، اؤكد خمسين بالمئة من هذا القتل ومن هذا التفخيخ ومن هؤلاء العرب التكفيريين الذين يأتون من سورية».

وتابع «لدينا ما يثبت ذلك واثبتنا لاخواننا السوريين لكن نريد ان نقولها لكل العرب: هؤلاء الذين تسمونهم مجاهدين ويأتون من سورية يقتلون هذا الشعب المسحوق بهذه الطريقة».

واوضح الدباغ ان «الاخوة في سورية اكدوا انها لن تكون مكانا للقتل. الموجودون في سورية يمارسون القتل وكل انواع الدعم لمجموعات الارهاب في العراق».

وردا على سؤال حول تسليم «المطلوبين»، قال الدباغ «يجب الا يؤوي الارهابي اي بلد عربي. هذه رسائل موت تأتينا من هذ البلدان لكن ليس من اخلاق العراق ان يرجع نفس الرسائل. هذا ما كان صدام يمارسه وهي اساليب سهلة».

في المقابل، نفت مصادر رسمية سورية امس الاحد الاتهامات العراقية واعتبرت ان مثل هذه التصريحات «تهدف الى توتير مفتعل للعلاقات السورية ـ العراقية».

وقالت هذه المصادر لوكالة «فرانس برس» ان تصريحات علي الدباغ «مخالفة للحقائق وتهدف الى توتير مفتعل للعلاقات السورية العراقية التي تريد سورية تعزيزها وتطويرها».

وقد استأنف البلدان العلاقات الدبلوماسية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 بعد قطيعة استمرت 26 عاما، وذلك خلال زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم الى بغداد في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وتحادث وزيرا خارجية البلدين هوشيار زيباري والمعلم هاتفيا حول «تقييم النتائج الايجابية لزيارة» طالباني، وهي الاولى لرئيس عراقي منذ نحو ثلاثة عقود.

وقد اجرى خلالها «مباحثات مكثفة وصريحة للقضايا الامنية بين البلدين وتم التوصل الى اتفاق على مواصلة التعاون في مختلف المجالات الامنية».

وشدد زيباري خلال الاتصال على «الالتزام بالتفاهمات» التي تمت مع دمشق خلال الزيارة دون ان يحدد مضامينها.

في غضون ذلك، استقبل الرئيس السوري بشار الاسد الشيخ حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين، ابرز الهيئات الدينية للعرب السنة في العراق.

وقد غادر الضاري العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ودار جدل حول التحقيق في نشاطاته بتهمة «التحريض على العنف الطائفي».

كما التقى فاروق الشرع نائب الرئيس السوري الضاري ايضا وقال الضاري عقب اللقاء ان «سورية لا تستجيب لطلبات الاحتلال بتسليم الفارين من جحيم العراق وهي لا تنوي ان تسلم الفارين من جحيم الاحتلال وجحيم المليشيات وجحيم الاستبداد والاقصاء».

وكان الدباغ انتقد «انعقاد مؤتمر لحزب البعث في سورية يمجد قاتل العراقيين صدام حسين (...) هذا ليس موقفا وديا، تستقبل القيادات السورية شخصيات ترتبط بالارهاب جهارا نهارا وتدعمه».

واضاف المتحدث «نأمل من الصوت المتعقل في القيادة السورية الانتباه (...) لا يجوز اخضاع الناس الابرياء من قبل مجموعات موجودة في الحكم تناصر البعثيين وتدعم الارهاب».

وسبقت هذه الانتقادات تقارير مؤكدة حول فرض قيود جديدة على اقامة العراقيين في سورية وسط التزام المسؤولين في دمشق الصمت، وبدات المسالة تتفاعل فوصف الدباغ الموقف السوري بانه «معاد للشعب العراقي» منتقدا بشدة الاجراءات السورية الجديدة.

وكان بامكان العراقيين الحصول على اذونات تتيح لهم البقاء ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لكن السلطات لم تعد تصدر منذ 20 الشهر الماضي سوى «اجازات اقامة لمدة اسبوعين قابلة للتجديد مرة واحدة شرط تقديم وثائق بينها عقد ايجار».

وتابع الدباغ «هناك مجموعات داخل الحكم السوري وداخل القيادة السورية تحاول تخريب اي جهود (...) هناك كارثة تحيق بالعراقيين الموجودين في سورية، هناك غضب عارم بين العراقيين على الموقف السوري المؤذي».

وتزامنت الاجراءات السورية بحق المقيمين مع قرار وقف رحلات الخطوط الجوية العراقية الى دمشق حيث اكد مسؤول في مكتب الخطوط العراقية هناك ان «الرحلات توقفت منذ 28 الشهر الماضي. ليست هناك رحلات حاليا ولا موعد محددا لاستئنافها».

يذكر ان الخطوط العراقية تسير اكثر من عشر رحلات اسبوعيا الى دمشق حيث تعيش «اعداد هائلة» من العراقيين، وفقا للدباغ في حين تؤكد مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان العدد الحالي لا يقل عن 600 الف.

متكي يعتبر أن استخدام العنف لن يؤدي الى اقرار الأمن في العراق

■ طهران ـ يو بي آي: قال وزير الخارجية الايراني منوشهر متكي امس الأحد «ان استخدام العنف لن يؤدي الى اقرار الأمن في العراق»، في اشارة ضمنية الى خطة الرئيس الأمريكي جورج بوش الجديدة المتعلقة بهذا البلد المضطرب.

وجاء كلام متكي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق عبد العزيز الحكيم في طهران، بعد لقاء بحثا خلاله في آخر المستجدات في العراق والعلاقات الثنائية والأمن في العراق.

وفي رده على سؤال، قال ان موضوع أمريكا لم يطرح خلال محادثاته مع السيد الحكيم، مؤكداً انه يتعين على «أمريكا تغيير سياساتها الخاطئة» في المنطقة.

وأشار متكي الى مداهمه القوات الأمريكية للقنصلية الايرانية في أربيل، بكردستان العراق، واحتجاز موظفيها. وقال «نحن نحذر الادارة الأمريكية بأن تعمل سريعا على اطلاق سراح الموظفين الايرانيين».

واكد على ضرورة تحويل الملف الأمني في العراق الى حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

وبحسب وكالة الأنباء الايرانية الرسمية (ارنا)، أشار متكي الى الجذور التاريخية للعلاقات الايرانية ـ العراقية، وقال ان ايران «كونها بلدا جارا للعراق وقفت دوما الى جانب الشعب العراقي».

وأضاف «ان ايران أعلنت دعمها للعملية السياسية في العراق في كافة مراحلها خصوصاً تشكيل البرلمان والحكومة ولم تخلق أي مشكله» لهذا البلد.

ورأى الوزير الايراني ان امن العراق لا يحظى بأهمية خاصة للشعب العراقي فحسب بل لكافة دول المنطقة، وخصوصاً بالنسبة لايران.

وأضاف «القضايا الاقليمية مرتبطة بعضها ببعض في الوقت الحاضر بحيث أن انعدام الأمن في منطقه يؤثر على كافه المناطق الأخرى». واعتبر أن توجه دول المنطقة للمساعدة باقرار الأمن في العراق يهدف الى توفير الامن في كافه دول المنطقة. مشيراً الى أن «الحكومة العراقية وجهت دعوات الى وزراء خارجية دول الجوار العراقي لحضور هذا المؤتمر المقرر عقده في 10 و11 من شهر آذار/مارس المقبل في العاصمة العراقية، بغداد». وأعرب متكي عن أمله في اتخاذ خطوات هامة لارساء الأمن في العراق وذلك بمشاركه وتعاون وزراء خارجية دول الجوار العراقي في المؤتمر.

من جانبه، أكد الحكيم على دور ايران الايجابي ازاء قضايا العراق خلال العقدين الماضيين. وقال «ان ايران اضطلعت بدور ايجابي وبناء ازاء العراق»، وان العراق حكومة وشعبا يؤكد على ضرورة توطيد العلاقات مع ايران . وأضاف «ان موقف ايران الجيد والبناء كان مهما لدعم العملية السياسية والحكومة العراقية».

بدء محاكمة جندي امريكي رفض التوجه الى العراق الاثنين

■ واشنطن ـ اف ب: تبدأ محاكمة اللفتنانت في الجيش الامريكي اهرين واتادا الذي رفض التوجه الى العراق ليكون اول ضابط يعصى هذه الاوامر، الاثنين امام محكمة عسكرية في قاعدة عسكرية بولاية واشنطن كما اعلنت لجنة دعمه.

وكان اهرين واتادا وهو من مواليد هاواي عام 1978 رفض في حزيران (يونيو) 2006 التوجه الى العراق بسبب معارضته قرار الرئيس الامريكي جورج بوش شن هذه الحرب.

وهو اول ضابط في الجيش الامريكي يعصى علنا امرا بالانتشار في العراق.

وبحسب نص الاتهام الموجه ضده فان اهرين واتادا اعلن في 6 حزيران (يونيو) 2006 «لم اكن لاصدق ابدا ان قائدنا (الرئيس الامريكي) يمكنه خيانة الثقة التي منحناه اياها».

واضاف اللفتنانت بحسب التصريحات المنسوبة اليه في نص الاتهام «عبر قراءة عدد الاكاذيب التي استخدمتها ادارة بوش لشن هذه الحرب، اصبت بصدمة (...) واذا كان الرئيس يمكنه خيانة ثقتي، لقد آن الاوان بالنسبة لي لأعيد النظر بما يطلب مني القيام به».

وقال اللفتنانت قبل ان يرفض التوجه الى العراق مع وحدته في 22 حزيران (يونيو) «كيف سأتمكن من ارتداء هذه البزة العسكرية بعدما اصبحت اعلم الان اننا قمنا باجتياح بلد على اساس كذبة».

ودعت لجنة الدعم الى تنظيم تظاهرة الاثنين امام قاعدة فورت لويس العسكرية (شمال غرب) وكذلك الى يوم تحرك وطني مع تظاهرة امام البيت الابيض.

وبحسب اللجنة فانه يواجه عقوبة تصل الى السجن اربع سنوات.

وقد انخرط اللفتنانت واتادا بالجيش عام 2003 قبل ان يؤدي الخدمة العسكرية في كوريا الجنوبية ويعود الى الولايات المتحدة. وبعد ان علم باوامر التوجه الى العراق، طلب ان يتم نقله الى وحدة اخرى واقترح ارساله الى افغانستان.

والدة جندي بريطاني قُتل في العراق تعتزم مقاضاة وزارة الدفاع

■ لندن ـ يو بي آي: تخطط والدة جندي بريطاني قُتل في العراق قبل نحو عامين لرفع دعوى قضائية ضد وزارة الدفاع البريطانية على ما تعتبره اخفاقها في حماية القوات المسلحة وتزويدها بالمعدات المطلوبة.

وذكرت صحيفة «اندبندانت أون صندي» الصادرة امس الأحد ان سو سميث، التي قُتل ابنها الجندي فيليب هيويت بالقرب من مدينة البصرة في تموز (يوليو) 2005، اتهمت القادة العسكريين بتعريض الجنود لأخطار غير ضرورية من خلال اصرارهم على استخدام عربات لاند روفر من طراز (سناتش) لأغراض الدورية بدلاً من العربات المدرعة.

وقالت سميث للصحيفة «اعتزم من وراء الاجراء القانوني اقناع قادة الجيش بأن لا يستخدموا عربات سناتش لأنها مثل أفخاخ الموت».

وقالت ان الجيش أبلغها أن نوع العبوة الناسفة التي قتلت ابنها واثنين من زملائه «قادرة على اختراق حتى العربات المصفحة من دون أن يجري تحقيقاً على نحو لائق لذلك فان الحقيقة لم تظهر حتى الآن حيث مضى أكثر من 19 شهراً قبل أن يقرر فتح تحقيق حول ملابسات الحادث وكان كل ما حصلت عليه تقرير من ثلاث صفحات اعتبر فيه الجيش مقتل ابني وزميليه حادثاً لم يكن بالامكان تجنبه».

وأضافت أن 20 جندياً بريطانياً على الأقل قُتلوا نتيجة انفجار عبوات ناسفة مزروعة على جانبي الطريق في عرباتهم من طراز سناتش في العراق وأفغانستان منذ مقتل ابنها عام 2005.

بعد وزير الدفاع.. وزير الخارجية الياباني ينتقد السياسة الامريكية في العراق

■ طوكيو ـ من فيليب اغريه: انتقد وزير الخارجية الياباني تارو آسو السياسة الامريكية في العراق والتي وصفها بانها «شديدة السذاجة» وحملها مسؤولية تصاعد أعمال العنف، في ثاني اتهامات توجه الى حليفة طوكيو وحاميتها منذ 1945.

وقال تارو آسو مساء الخميس في كيوتو ان وزير الدفاع الامريكي السابق رونالد رامسفلد «أعلن الحرب، لكن العمليات التي جرت بعد الاحتلال كانت شديدة السذاجة».

واضاف في تصريحات نقلتها وكالة انباء «جيجي» اليابانية ان «المشكلات التي يعاني منها العراق حاليا سببها ان هذه العمليات لم تسر بصورة جيدة». وتابع «من الواضح ان العمليات التي تلي الحرب على درجة كبيرة من الاهمية عندما يكون هناك تفكير ببناء السلام».

وجاءت تصريحات آسو في اليوم الذي سقط فيه 130 قتيلا على الاقل ومئات الجرحى في تفجير انتحاري في سوق في بغداد، في ثاني هجوم بهذه الوحشية منذ الغزو الامريكي للعراق.

كما تأتي اثر تصريحات انتقد فيها وزير الدفاع الياباني فوميو كيوما سياسة الولايات المتحدة واثار غضب وزارة الخارجية الامريكية، خصوصا وان ادارة بوش كانت تقدم النجاح الذي حققه احتلالها لليابان بعد 1945 كنموذج لنجاحها المحتمل في العراق.

واكد فوميو كيوما قبل نحو عشرة ايام ان الرئيس الامريكي جورج بوش اخطأ باجتياح العراق في 2003، محذرا من ان طوكيو قد لا تجدد تلقائيا مهمة الدعم الجوي التي تقوم بها في هذا البلد.

وذكرت الصحف اليابانية ان تلك التصريحات اثارت غضب الخارجية الامريكية التي هددت بالغاء الجولة المقبلة من المباحثات الثنائية بين مسؤولي الخارجية والدفاع.